

الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية بما نسبته ١٠٪ فقط ، وبالتالي المساهمة في تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي بصورة تدريجية . ورغم ذلك يتوقع أن تزداد اعباء المستوردات الإسرائيلية التي تتكون معظمها من مواد أولية ومنتجات رأسمالية ، لذلك ستحد هذه العملية من امكانيات تخفيض عجز الميزان التجاري ، خاصة لارتفاع نسبة المحتوى الاستيرادي للصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات (٤٥٪) بمعنى مصاحبة كل زيادة في التصدير زيادة في الاستيراد بنسبة (٤٥٪) . يضاف الى ذلك عبء تزايد تكاليف الاستيراد بسبب التخفيض .

ومما يجدر ذكره أن الاقتصاديين الإسرائيليين توقعوا خلال العام الماضي لدى مطالبتهم تخفيض قيمة الليرة الإسرائيلية بأن ينجم عن التخفيض بنسبة ٤٣٪ تحسن في الميزان التجاري يقدر بـ ١٥٠ مليون دولار خلال السنة الأولى (٥٠) مليون دولار من زيادة الصادرات و ١٠٠ مليون دولار من انخفاض المستوردات ثم تحسن بقيمة ٢٥٠ مليون دولار خلال السنة الثانية ثم بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار في السنة التالية . ومما يجدر ذكره أيضا أن تصاعد الانفاق العسكري منذ عام ١٩٦٧ ساهم في الحد من النتائج الايجابية التي تحققت للميزان التجاري وميزان المدفوعات الإسرائيلي نتيجة تخفيض عام ١٩٦٧ في الليرة الإسرائيلية . أما الآن فيتوقع أن لا يلعب الانفاق العسكري نفس الدور السلبي نظرا لتوقع عدم تصاعده .

(ب) يتوقع أن يزيد ارتفاع تكاليف المعيشة في إسرائيل ومستوى الاسعار العام ، وبالتالي زيادة حدة مشكلة التضخم التي حذر الاقتصاديون الإسرائيليون منها منذ مطلع عام ١٩٧١ . ومما سيزيد من مشكلة التضخم الاقبال المتوقع على تحويل الارصدة لدى البنوك بالدولارات الأمريكية الى ليرات اسرائيلية تساهم في زيادة النقد المتداول . وقد قدرت الودائع الاجنبية بالدولار خلال العام الماضي بما قيمته ٦٠٠ مليون دولار ، تمثل التعويضات الالمانية وعائدات التقاعد وتلقي الاضرابات العمالية الاخيرة التي عمت مختلف المرافق الحيوية في إسرائيل والمطالبة برفع مستويات الاجور ، تلقي الضوء على جدية مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي . وسيؤدي ذلك زيادة السيولة في الاقتصاد والمساهمة في التضخم .

(ج) ستزداد اعباء سداد الديون الاجنبية المتصاعدة والتي بلغت ما قيمته ٢٦٢١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٠ ، ومما يخفف من تأثير ذلك التحويلات بدون مقابل والقروض السهلة التي تتدفق على إسرائيل .

(د) يتوقع الإسرائيليون أن يزداد تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في إسرائيل نتيجة التخفيض ، ويحد من ذلك شعور المستثمر الاجنبي بعدم ثبات قيمة العملة الاسرائيلية ، مما يحد من رغبته في الاستثمار في إسرائيل .

(هـ) يتوقع أن يؤدي التخفيض الى قلة ثقة الجمهور في الليرة الاسرائيلية وبالتالي الاقبال على شراء المنتجات ، مما يزيد من مشكلة ارتفاع مستويات الاسعار .

وبصفة عامة فان للتخفيض آثارا ايجابية على الاقتصاد الإسرائيلي ، يزيد من ايجابياتها تراجع معدلات نمو الانفاق العسكري التي صاحبت عملية الهدوء النسبي في الجبهة المصرية والاردنية ، ومع تزايد احتمالات الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط . ورغم ذلك فان لها آثارا جانبية سلبية ستخفف من نتائجها الايجابية وتتركز في ارتفاع المستوى العام للاسعار وتكاليف المعيشة المتوقع في إسرائيل نتيجة العوامل السابق ذكرها المرتبطة بالتخفيض . وهكذا فبينما سينعكس الانخفاض في قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ على احداث آثار ايجابية - بصفة عامة - على الاقتصاد الإسرائيلي فسيتترك آثارا سلبية على اقتصاديات المناطق العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والاقتصاد الأردني .